

## The Crisis of Theorization in the Field of Political Science: An Approach to the Problem of Epistemological Foundations

Omran Mohamed Aljdari \*


Faculty of Economics and Political Science, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya

\*Email: [mofida.kredeegh@sabu.edu.ly](mailto:mofida.kredeegh@sabu.edu.ly)

### أزمة التنظير في حقل العلوم السياسية: مقاربة في إشكالية الأسس المعرفية

عمران محمد المرغني الجداري \*

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Received: 15-01-2026	Accepted: 02-03-2026	Published: 20-03-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license ( <a href="https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/">https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/</a> ).	

#### Abstract

This study addressed a highly important topic that has occupied the minds of thinkers and researchers in the field of political science, embodied in the crisis of theorizing in political science from an epistemological perspective, and from a critical analytical reading of the cognitive frameworks that regulate the formulation and construction of political knowledge. It was based on the premise that the crisis of theorizing in political science is not related to the diversity of approaches and methods or the lack of coherence among them, but rather stems from a deep and wide-ranging flaw in the cognitive system. Among the most prominent of these differences are the low degree of suitability of models and the widening gap between the analytical perspective and political movements, thought, and reality.

**Keywords:** Crisis of Theorization, Political Science, Cognitive models.

#### المخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع من الموضوعات بالغة الأهمية شغلت بال المفكرين والباحثين في حقل العلوم السياسية، تجسدت في أزمة التنظير في حقل العلوم السياسية من رؤية معرفية، ومن زاوية قراءة نقدية تحليلية للأطر المعرفية التي تضبط بلورة وبناء المعرفة السياسية، والتي بنيت من منطلق أن أزمة التنظير في علم السياسة لا تتعلق بتنوع المناهج والأساليب وفقدان الترابط فيما بينها، وإنما تعود جذورها لخلل عميق وواسع النطاق في المنظومة المعرفية، ومن أبرز تلك الاختلافات يتبلور في وانخفاض درجة الملاءمة للنماذج، والهوة المتسعة بين المنظور التحليلي والحركة السياسية، الفكر والواقع.

## الكلمات المفتاحية: أزمة التنظير، العلوم السياسية، النماذج المعرفية.

## مقدمة

عرف درب العلوم السياسية في غضون العقود المعاصرة تغيرات بنوية عميقة، اقترنت في الأصل بالتحويلات البنوية في بني النظام الدولي، بروز أنساق حديثة من المؤثرين والفاعلين، وازدياد تشابك، الظواهر السياسية ودمجها في ميادين معرفية أخرى، وقد أسفرت التبدلات عن طرح تجسد في عدم إمكانية الأطر النظرية الكلاسيكية على تحليل البيئة السياسية الراهنة، الوضع الذي طرح في الواجهة معضلة أزمة التنظير بكونها تمثل واحدة من أهم القضايا المعرفية التي يواجهها هذا الدرب.

إن الخوض في مسألة أزمة التنظير في درب العلوم السياسية لا يمكن فصله بأي شكل عن النقاشات الجارية المتعلقة بالأسس المعرفية التي بني عليها هذا الحقل بالتالي، الكثير من النماذج النظرية التقليدية، تلك المقترنة بالمدرستين السلوكية والمابدعية أو المقاربات القائمة على الملاحظة والتجربة الامبريقية، واجهتها العديد من الانتقادات بسبب ميولها لنزعة التبسيطية، وعدم قدرتها على فهم التعقيد المتسارع للظواهر السياسية المبنية على تبنيتها على عدم الانحياز والصرامة المنهجية، عملت على إقصاء وتغيب مقاربات بديلة مراعاة للإطار الثقافي والتاريخي.

هنا ظهرت تيارات نظرية كثيرة هدفت إلى تحليل النسق المعرفي المسيطر في نطاق علم السياسة بواسطة الطعن في مسلمات إبستمولوجية، تطلب الأمر مراجعة النظر في التعامل والتفاعل بين السلطة والمعرفة، قدمت تلك التيارات والموترة بشكل رئيسي بمرحلة ما بعد الحداثة، في الوصول إلى حقيقة المعرفة السياسية كانت في حالة انحياز، والتصاقها بنى هيكلية قوية، وهو ما كرس أهمية السياق بكونه مكون رئيسي في استيعاب الظاهرة السياسية.

أزمة التنظير لم يعد ينظر إليها بكونها عجزت عن فهم ووصف إقامة نماذج مفسرة، وإنما صارت تطرح أزمة تتعمق كل يوم ترتبط بالمرجعيات المعرفية وتبيناتها في درب العلوم السياسية، أدت إلى التشتت المنهجي والإبستمولوجي، ومن ناحية الاعتماد كان منصب على إطار كلاسيكية تحاول تقديم مسلمات كلية، من جانب آخر ظهرت على السطح مقاربات تحليلية تبين خصوصية الظاهرة السياسية والتصاقها بإطر متبدلة، هذا الخلاف يعكس في حقيقته الاحتقان بين النزعتين السياقية والتعميمية والتي في صلبها هي معضلة إبستمولوجية مرتبطة بالمعرفة السياسية كما يحدث مع التحويلات السياسية المعاصرة، والتي تطال الدولة وحركتها، وتزايد دور الفاعلين جدد، عمق من حدة الأزمة، الأمر الذي تطلب من التنظير في درب العلوم السياسية إعادة النظر في كم من الأطر الفكرية والمداخل والمناهج والنظريات، هنا علم السياسية أصبح امام أسئلة كثيرة الإلحاح صلاحية تلك الأدوات المنهجية وإمكانيتها في مساندة تلك التحويلات المعاصرة.

الأمر تطلب مراجعة وإعادة النظر في المنطلقات والمرتكزات الفكرية في درب العلوم السياسية، من خلال تقديم نقد للأطر الفكرية السائدة، وإنما الوضع يتطلب البحث عن مقاربات إبستمولوجية أخرى مبنية على التعددية بين المنهجيات، تبني أطر إبستمولوجية متعددة يترتب عليها أن تتجاوز مرحلة التصلب النظري، وتفسح الطريق أمام تراكم معرفي أكثر قدرة على تحليل البيئة السياسية في تشابكها وتداخلها.

أزمة التنظير في درب العلوم السياسية أساسها معضلة إبستمولوجية، تحدد ضمن النماذج المعرفية وعدم مواكبتها التحويلات والتبدلات، نسعى إلى تحليل أزمة التنظير في درب العلوم السياسية تشريح بنيتها المعرفية، في محاولة إلى استشراف إمكانية تجاوزها عبر اعتماد أطر معرفية جديدة.

**إشكالية الدراسة: -**

يشهد درب العلوم السياسية بنية معرفية تتسم بالتوتر المنهجي والنظري، ناتج عن اخفاق الأطر الكلاسيكية في استيعابها للتحويلات والتبدلات وتشابكها المتزايد، حيث تنامي الداخل مع الخارج، وبروز مؤثرين جدد، ظهرت نماذج معرفية مهيمنة، الأمر الذي طرح أزمة التنظير، وتحدد إشكالية الدراسة إلى أي مدى تكشف أزمة في العلوم السياسية عن وجود اختلافات عميقة في الأسس المعرفية لهذا الدرب المعرفي؟

**فرضية الدراسة: -**

أزمة التنظير في العلوم السياسية تمثل انعكاس لأزمة إبستمولوجية وبالتالي، هذه الدراسة تطرح الفرضية التالية، تعد أزمة التنظير في العلوم السياسية تجلياً لأزمة إبستمولوجية بنيوية، ناتجة عن محدودية النماذج المعرفية التقليدية، وقصورها عن فهم وتفسير التحويلات المتسارعة التي تشهدها البيئة السياسية الراهنة. ويتضح من الفرضية بان الأسس والنماذج المعرفية التقليدية تمثل المتغير المستقل بينما أزمة التنظير في درب العلوم السياسية تمثل المتغير التابع، فكلما زاد المتغير المستقل حدة أثر على المتغير التابع، فظهور أزمة التنظير نتاج قصور الأسس ونماذج المعرفة الفرضية هنا سببية.

**منهجية الدراسة: -**

كل علوم من العلوم له مناهجه ومداخل، هذه الدراسة تستخدم المناهج المتبعة في درب العلوم السياسية، فستخدم المدخل التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي والمنهج المقارن.

**أهداف الدراسة: -**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ووصف طبيعة أزمة التنظير في درب العلوم السياسية، تشريح الأسس والمنطلقات الفكرية التي بني عليها هذا الدرب، استشراف الية تجاوز هذه الأزمة من خلال أطر إبستمولوجية بديلة.

**أهمية الدراسة: -**

**الأهمية العلمية: -** تتجسد أهمية هذه الدراسة في مراجعة الأسس والمرتكزات المعرفية للعلوم السياسية، وتجديد النقاش الإبستمولوجي حول المعرفة السياسية والخوض في أزمة التنظير، من خلال الأدوات والنماذج والأطر النظرية القديمة الغير قادرة على تفسير التحويلات والتبدلات، وأنتج اطر ونماذج جديدة قادرة على التفسير، سد فجوة في تحليل أزمة التنظير عملياً، تقديم إطار تساعد على إعادة بناء مقارباتهم. **الأهمية العملية: -** تتجسد في الانتقال من صعيد الفكر إلى الحركة السياسية، تمثلت في تجسيد الأطر الفكرية والمقاربات النظرية والأدوات المنهجية بعد تطويرها حتى تصبح قادرة على حل أزمة التنظير في العلوم السياسية.

**تقسيمات الدراسة: -**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب كان المطلب الأول: -الأسس المفاهيمية الإبستمولوجية لأزمة التنظير في درب العلوم السياسية، في حين بينما المطلب الثاني: - التحويلات الراهنة وإعادة بناء أسس

التنظير في العلوم السياسية، بينما المطلوب الثالث: -نحو بلورة أطر إبستمولوجية متعددة للتنظير الراهن، تلها خاتمة ونتائج وتوصيات.

### الدراسات السابقة

دراسة رائدة جداً، للمؤلف توماس كون في كتابه بنية الثورات العلمية مدخلاً تأسيسياً لفهم ديناميات التحول داخل الحقول العلمية، يبدأ كون فكره من نقده الجذري للمنظور الوضعي التقليدي للعلم، حيث افترض أن المعرفة العلمية تتطور وفق نسق تراكمي موضوعي، يؤسس لمقاربة تاريخية سوسولوجية للعلم تطرح بيان العلم نشاط اجتماعي محكوم بأطر معرفية سابقة، ليس مجرد فعل عقلائي صرف، حيث ينتقل تحليل العلم من البنية المنطقية الداخلية للنظريات إلى سياقات إنتاج المعرفة داخل الجماعة العلمية، النموذج الإرشادي لا يختزلها في نظرية هو بنية معرفية كاملة وإطار إدراكي ونظام إقصائي.

دراسة بول فايرابند في مؤلفه ضد المنهج. نحو نظرية فوضوية في المعرفة، قدم نقده الشديد لفكرة وجود مقاربة علمية موحدة، يستमित في الدفاع عما يطلق عليه الفوضوية الإبستمولوجية، بناء على لهذا الطرح، فإن تنوع الاقترابات لا يعبر عن أزمة، بقدر ما يعبر عن طبيعة المعرفة نفسها، التي تتقدم عبر التعدد والتجريب والانتقال الدائم للقواعد المنهجية الدقيقة بالتالي، تفسير أزمة التنظير في العلوم السياسية باعتبارها حصيلة طبيعية لانفتاح الحقل وتقاطعته مع مجالات معرفية متعددة، ولاسيما في سياق تعاضم تعقيد الظواهر السياسية المعاصرة.

### المطلب الأول: - الأسس المفاهيمية الإبستمولوجية لأزمة التنظير في درب العلوم السياسية.

أضحت أزمة التنظير في درب العلوم السياسية خلال العقود المنصرمة قضية محورية في النقاش الأكاديمي الراهن، لاسيما في إطار التحولات والتبدلات التي تطال سمات الفاعلين السياسيين، وأنساق السلطة، وتجاوز ذلك ليطل المرتكزات الإبستمولوجية التي بني عليها الحقل، في الوقت الذي زادة حدة الانتقادات الموجهة للمقاربات الوضعية، وبروز اتجاه ما بعد الوضعية لتؤكد أهمية الطابع المعياري للمعرفة السياسية (Peters,2021,p.12).

### أولاً: - أزمة التنظير ومحدودية المقاربات التقليدية.

تفسر أزمة التنظير في درب العلوم السياسية الراهنة بكونها تعبيراً عن هوة متزايدة بين النماذج البني النظرية المسيطرة على السياق السياسي المتغير، وشهد العالم تحولات عالمية، بالأخص بعد إن انتهت الحرب الباردة، الامر الذي شكل أزمة تنظير خصوصاً في ظل محدودية الأطر التقليدية في تفسير وتحليل الظواهر السياسية، المتداخلة كتأكل وانحلال الدول (Held et al, 1999,p.45)، تنامي الحركات فوق الوطنية، وتزايد الحضور ودور الهويات.

في هذا الصدد، فإن الازمة لا تختزل فقط في اخفاق النظريات في التحليل والتفسير، بل في مسلماتها المسبقة بخصوص بنية الممارسة السياسية، والتي تتسم عادتاً بالنزعة الاختزالية والتجريد الشديد، أيضاً إن الغالبية من النماذج التقليدية تسلم بوجود فاعلاً عقلائياً مستقراً، غير مكترثة بالإطارات التاريخية والاجتماعية التي تكون السلوك السياسي، بالتالي فإن التحولات والتبدلات المنهجية في حقل العلوم السياسية أضحت محدودية المقاربات الوضعية خصوصاً المتمثلة في قدرتها على بناء معرفة موضوعية، الامر الذي وضع هذه الادعاءات في موضع الشك والريبة في إطار تصاعد المقاربات التفسيرية، من ناحية أخرى، فإن أزمة

التنظير في هذا الدرب تتصل بعجز النماذج الشمولية في فهم الأبعاد التفسيرية للظواهر السياسية، ومن تم لا نستطيع فهم واستيعاب السلوك السياسي بمنأى عن الدلالات التي يضيفها الفاعلون على أفعالهم (Bervir,2013,p.78)، مما يبرز قصور النزعة التعميمية الساعية إلى بناء قوانين كلية، كما كان للتحويلات والتبدلات المرتبطة بالعولمة دورًا كبيرًا في تكريس وتفعيل هذه الأزمة، حيث طال تأثيراتها جملة من المفاهيم القديمة كالسلطة والسيادة من خلال إعادة تعريفها وفقًا للتطورات السياسية الراهنة، فالعولمة عملت على إعادة تشكيل المجال السياسي حيث أصبحت النماذج والأطر المقاربات الفكرية غير قادرة على تفسير التفاعلات والتبدلات الحاصلة في العالم عبر الحدود (Scholte,2005,p.4).

أن التحولات السياسية وما صاحبها من تطورات وبروز سياسات ما عرف بعد الحقيقة زاد من عمق أزمة التنظير، الامر الذي طرح أزمة التنظير فلم تعد النماذج والأطر النظرية التقليدية التفسير بين الواقع المادي والافتراضي أزمة التنظير في حقيقتها تعكس عجز النماذج والمقاربات التقليدية مواكبة التحولات وعدم قدرتها على تحقيق التوافق بين التبسيط الضروري للتفسير والتحليل، التعقيد الفعلي للواقع السياسي، وهو ما يقتضي إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها هذه المقاربات.

#### ثانياً: - أزمة الحياد والتحويلات الإستمولوجية في التنظير السياسي المعاصر.

تبرز أزمة التنظير بشكل أكثر عمقاً عند فحص الأسس الإستمولوجية للعلوم السياسية، حيث تطرح معضلة مهمة جداً تتجسد في مسألة الحياد بكونه يجسد أحد أكبر المعضلات إثارة للنقاش في الادبيات الراهنة، أصبح من الصعوبة بمكان الدفاع عن تصور يقوم على الموضوعية المطلقة، في الوقت الذي زاد فيه الاعتراف الصريح بأهمية القيم والسياق لبناء المعرفة السياسية (Perers,2021,p.3).

نالت المقاربات الوضعية نقداً لأدعاً، للأطر الوضعية، فكل نظرية في درب العلوم السياسية تحتوي في طياتها على مسلمات معيارية ضمنية، وأن مسألة التثبيت بالحياد المطلق يختزل في طياته في الغالب أصطفايات أيديولوجية بالتالي، أن النقاش الإستمولوجي في درب العلوم السياسية لم يعد يركز على تحقيق الموضوعية، وإنما يركز ويدور على طبيعة المعرفة في حد ذاتها، كذلك الخوض في العلاقة بين الحركة السياسية وتمثيله فكرياً (Wight,2019,p.34)، والذي طرح معضلة مهمة جداً تتجسد في طرح تساؤل جوهري وهو كيف نعرف والانتقال إلى تساؤل كيف يمكن معرفته؟ وفي اتجاه آخر في ظل الإطار المؤسساتية فإن الأفكار تمارس دوراً محورياً في بناء الواقع السياسي، ولا يقتصر على تفسيره فحسب، وهو ما يكرس الطابع البنائي للمعرفة السياسية، وأصبحت مسألة التنوع الإستمولوجي سمة محورية في العلوم السياسية الراهنة، حيث تتجاوز المقاربات الوضعية والتفسيرية والنقدية، مما يدل على اتساع الحقل في اتجاه انفتاح منهجي متزايد، تفيد الدراسات المعاصرة إلى أن الديمقراطية تتعرض لمعضلة إستمولوجية في بناء المعرفة، في إطار الانتشار الواسع للمعلومات غير الدقيقة للخطاب الشعبي (Kramer,2024,p.120)، كذلك التبدل في اتجاه الاصاله يندر بتراجع وانعكاس المركزية الواقعية الموضوعية ومن هنا، فإن مضلة عدم الانحياز لم تعد تشير باعتبارها هدفاً قابلاً للتحقيق، وإنما بوصفها معضلة نقدية تبين نطاق المعرفة وتحرص على تبني أسس ومنطلقات أكثر إدراكاً لسياقها وعوامل إنتاجها. يتبين أن أزمة التنظير في درب العلوم السياسية في وضعها الحالي، ترتبط بشكل رسمي بالتحولات الإستمولوجية التي يشهدها هذا الدرب، فالمقاربات والأسس والأطر التقليدية والنماذج الفكرية قادرة على تحليل وتفسير وتشريح الظواهر السياسية، ومسألة الادعاء بعد الانحياز والحياد العلمي صار موضع نقاش حاد، في وقت زاد فيه الاهتمام والاعتراف بأهمية القيم والسياق في إطار بناء المعرفة. يتطلب الامر لتجاوز

هذه المعضلة إعادة النظر والتفكير في المنطلقات والمرتكزات المعرفية لدرب علم السياسة، يتجه درب العلوم السياسية نحو مقاربات متعددة، تستطيع استيعاب التشابك الحاصل في التحولات والتبدلات للمشهد السياسي عوضاً عن النماذج التقليدية.

### المطلب الثاني: - التحولات الراهنة وإعادة بناء أسس التنظير في العلوم السياسية.

اتسم درب العلوم السياسية طيلة العقود الأخيرة بتبدلات جذرية عميقة على صعيد أو نطاق موضوعاته وأدواتها التفسيرية والتحليلية، الحالة التي خلقت جدل فكري واسع النقاش حول المرتكزات النظرية للتنظير وأفائه، لم تعد المعضلة تنحصر في إطار بعض الأنساق النظرية، بل تجاوزت ذلك لتمتد لتشمل جوهر المعرفة السياسية نفسها، في إطار التحولات والتبدلات البنوية التي طالت المنظومة الدولية، وبروز مؤثرين جدد، الامر الذي عمل على تبلور وظهور توجهات إبستمولوجية (Peters,2021,p.41) أولاً: - التحولات البنوية وتداعياتها على التنظير السياسي.

أفضت التحولات البنوية التي شهدتها المنظومة الدولية، خصوصاً إغراق الحرب الباردة، إلى إعادة بناء أطروحات العلوم السياسية، فالدولة لم تعد هي البنية الوحيدة في المنظومة الدولية، ظهور مؤثرين كمنظمات عالمية، شركات عابرة للقارات، هذا خلق معضلة تحليلية من حيث اخفاق الأطر المقاربات التقليدية في التفسير والتحليل والتفكيك.

هذه التحولات افضت إلى إعادة النظر في مفاهيم محورية كالسيادة فهي لم يعد يمكن استيعابها أو فهمها في سياق الدولة الوطنية، وإنما صارت موزعة من خلال مستويات عدة ساهم التحول التكنولوجي الرقمي في تبدل طبيعة الفعل السياسي، فقط أصبح هذا الفضاء الرقمي فضاء رحب لبناء الراي العام. أن التحولات والتبدلات الراهنة في بنية الإبستمولوجية للمعرفة تستوجب تطوير وتحديث أدوات البحث ومناهجه، بما يتلاءم تعقيد البنية السياسية المتغيرة (خضر، 2016، ص، 45). في إطار هذه التحولات، أصبح من الضروري تبني مقاربات إبستمولوجية جديدة تتخطى النزعة الوضعية، تجاه تعددية معرفية، بتعدد أدوات الاستيعاب وتباين السياقات وتبرز مسألة إن المشهد يتم بناءه اجتماعياً، مما يعيد تعريف الصلة بين الواقع والمعرفة بالتالي، فإن الإبستمولوجيا في مجال العلوم الاجتماعية عموماً وعلم السياسة خصوصاً تبني على التشابك بين الموضوع والذات، فالمعرفة ليست في حالة حياد بل لصيقة بالسياق الاجتماعي والثقافي (جابر، 2009، ص 67)، هذا يقودنا إلى إن العلوم السياسية تمر بتحويلات وتبدلات معرفية بنوية شاملة تستوجب مراجعة المنطلقات والمرتكزات المنهجية والنظرية، بما يتماشى مع تشابك الظواهر السياسية الراهنة فالتعدد والتنوع الإبستمولوجي لم يعد محل اختيار، صار ضرورة حتمية منهجية علمية فرضتها طبيعة الظواهر السياسية. التأثيرات البنوية لهذه التحولات في الفضاء السياسي، انها عملت على توسيع مجال التحليل السياسي الكلاسيكي، هذا التعدد طرح معضلة جوهرية تجسدت طبيعة الفعل السياسي وتوزيع السلطة ضمن بنية النظام الدولي، تلك التحولات البنوية كان لها أثر مباشر على التنظير السياسي، ظهرت حالة من التنوع المنهجي والنظري داخل هذا الدرب، فمن الصعوبة بمكان الاعتماد على نموذج تفسيري واحد فقط يكون قادر على تفسير وتحليل الظواهر السياسية الحالية، في هذه الحالة تراجعت المقاربات التقليدية لصالح مقاربات تحليلية تفسيرية تكون أكثر توسعاً على المعني والسياق.

أن تطور الإنتاج المعرفي العلمي لا ينتج من خلال تراكم خطي، بمعن تطور المعرفة العلمية بشكل مستمر دون انقطاع، من خلال تبدلات عميقة في البنية المعرفية (كون، 2007، ص 45)، وهذه الحالة أو التصور

تتطبق على علم السياسية لفهم واستيعاب الانتقال من النماذج الكلاسيكية إلى نماذج ومقاربات أكثر انفتاحاً وتعددية، هذا يقودنا إلى إن التحولات والتبدلات المعاصرة التي تمثل عقبة في وجه التحليل السياسي فقط، بل تتجاوز ذلك لتساهم في بناء أدوات منهجية فالضرورة اقتضت الأطر الاختزالية لصالح أطر تركيبية لديها القدرة على استيعاب وفهم الترابط بين أبعاد متباينة للواقع السياسي (صيام، 2014، ص، 35).

### تانيا: - نحو إعادة بناء الأسس المعرفية للعلوم السياسية.

في أطار تزايد مظاهر معضلة التنظير السياسي وتعقد في الظواهر السياسية الراهنة، أضحت هناك معضلة وهي عجز النماذج التقليدية، واقتضت الضرورة التفكير ملياً في إعادة تقييم النماذج القديمة والأسس المعرفية لعلم السياسة.

يثير درب العلوم السياسية معضلة جوهرية ترتبط بإعادة النظر في المرتكزات والمقومات المعرفية الإبستمولوجية، في أطار التبدلات والتحولات البنوية التي طالت بنية النظام العالمي وتشابك الظواهر السياسية الراهنة، فقد أصبح من المستحيل الاستمرار في الإرثكان على المقاربات والنماذج النظرية الكلاسيكية التي تبلورت في إطارات تاريخية مغايرة، حيث مثلت الدولة الوطنية مؤثراً جوهرياً مركزياً، سادت مقاربة تفهم السلطة باعتبارها نسفاً هرمياً وخطياً، العلاقات الدولية اختزلت في تفاعل الدول بكونها وحدات محدودة الانفتاح نسبياً، غير إن التحولات والتبدلات التي تشهدها الظواهر السياسية، قد ألزمت إعادة النظر في التفكير في البنية المفاهيمية التي تسيطر على بناء المعرفة السياسية.

في هذا الصدد فإن أزمة التنظير في درب العلوم السياسية لا يمكن اختزالها في معضلة أدوات تحليلية، وإنما تتجاوز ذلك لتصبح معضلة نموذج معرفي، حيث يصبح النموذج المسيطر السائد غير قادر على تحليل وتفسير التناقضات والتبدلات ضمن الواقع السياسي، الامر الذي يتيح المجال أمام التبدلات والتحولات المعرفية العميقة التي تؤدي إلى إعادة بناء درب العلمي في حد ذاته (كون، 2007، ص 51).

أن هيمنة النموذج الوضعي الذي سيطر على تقدم العلوم السياسية طوال القرن العشرين، خصوصاً المدارس السلوكية والبنوية والواقعية، الذي افترض قابلية أو احتمالية تأسيس وإنتاج معرفة عملية غير منحازة تبني على القياس والتجريب، الا إن هذا الافتراض وجه له نقد أيضاً ما بعد الوضعية، التي تؤكد أن الظواهر السياسية لا يمكن بأي حال من الأحوال عزلها عن الإطارات الثقافية والتاريخية والاجتماعية التي تفرزها، لذلك المعرفة السياسية لا تعكس الواقع بصورة موضوعية، وإنما هي نسق اجتماعي بتشكّل ضمن علاقات القوة والمعنى.

النظرية البنائية طرحت تبديلاً وتحولاً في استيعاب وفهم النسق السياسي أو البنية السياسية والانساق الاجتماعية، تتبلور من خلال المعايير والأفكار والديناميات الاجتماعية، لا يقتصر على توزيع القوة الملموسة فقط (Wendt, 2004, p.5)، لا يقتصر على أن المؤثرين السياسيين لا ينشطون في إطار مصالح مستقرة، فما يتم بناء هذه المصالح ضمن سياق اجتماعي.

أن مسألة إعادة بناء الأطر الإبستمولوجية للأطر المعرفية لدرب العلوم السياسية تستوجب التحول النموذج التفسيري الأحادي إلى نموذج نتعد المقاربات، يقر بتنوع نطاقات التحليل الدولي، الوطني، المحلي، وتشابك العوامل ملموسة وغير ملموسة، مع التركيز على دور البعد الثقافي في بناء الفعل السياسي، وتستوجب هذه العملية تخطى الثنائية الكلاسيكية بين الموضوع والذات، وبين الواقع والنظرية في اتجاه بلورة تصور تفاعلي للمعرفة يراعي البعد التاريخي والسياقي للظواهر.

هنا درب العلوم السياسية أصبح في الوقت الراهن في وضعية انفتاح إبستمولوجي، حيث تتوافق عدد من المفارقات التفسيرية النقدية، البنائية، الوضعية، دون حصرها في نموذج تفسيري واحد مهيم، يتم هذا الانفتاح عن تحول إبستمولوجي عميق في طبيعة المعرفة السياسية.

منطلقاً من المعرفة المبنية على اليقين إلى المعرفة المبنية على الاحتمال والتعدد، هذا يقودنا إلى أن مسألة إعادة تأسيس المنطلقات المعرفية للعلوم السياسية وأسسها لا ينبغي الوصول لمرحلة القطيعة مع الإرث النظري الفكري التقليدي، وإنما يستوجب مراجعة الأدبيات السابقة في ظل التحولات والتبدلات الراهنة، فتح المجال بشكل واسع أمام أدواته المنهجية، حتى تكون قادرة على فهم واستيعاب تشابك الواقع السياسي. كما يستوجب المرحلة الراهنة دمج البعد النقدي في عملية بناء المقدمة، الأمر الذي يجعل من درب العلوم السياسية الوسيلة لفهم والتفسير والنقد في وقت واحد، ولا يمكن اختزالها في أداة تقنية يقتصر دورها على وصف وتحليل الواقع، فتشكيل وبناء المنطلقات الأسس المعرفية لا ترتبط بتعدد وتنوع المقاربات النظرية، وتتجاوز ذلك من خلال مراجعة المرجعيات المعرفية وإعادة النظر فيها، وهذا يفتح الطريق أمام إبستمولوجيا تكون نقدية أكثر ملائمة للسياق الثقافي والتاريخي.

### المطلب الثالث: - نحو بلورة أطر إبستمولوجية متعددة للتنظير السياسي الراهن.

التحولات المعرفية طالت البنية الإبستمولوجية في درب العلوم السياسية، بل أضحت تعكس تبدلات بنوية تطال أدوات التحليل وقضايا البحث، بل تجاوزت ذلك لتكشف أزمة معرفية إبستمولوجية جوهرية مرتبطة طبيعة البناء المعرفي في حد ذاتها، في ظل شروط إنتاجها، مجالاتها، مهامها، الأمر الذي إدي إلى الولوج المتصاعد بين المحلي والعالمي، واشتداد تشابك البني السياسية، وتعدد الفاعلين المؤثرين داخل المجال السياسي، وتزايد دور وفاعلية الخطاب والمعطي المعلوماتي في إنتاج المعنى السياسي وتشكيل الإدراك، إلى مراجعة الأسس الإبستمولوجية التي تأسس عليها التنظير التقليدي، والذي بني على مسلمة الاستقرار، والرؤية الموضوعية، وإمكانية التعميم.

بالتالي، فإنه أضحى من الصعوبة بمكان تبني أطر أحادية يوكل إليها تفسير وتحليل الظواهر السياسية من خلا نموذج واحد مفاهيمي، إذ اقتضت الضرورة إلى تطوير أطر إبستمولوجية متعددة الأبعاد (Scholte,2005,p.34)، تمتلك القدرة على فهم وأحتواء التعقيد والتعدد ما يحدد ملامح الواقع السياسي الراهن، هذا التحليل يقودنا إلى الخوض في معضلة ما هي الآلية التي نستطيع بناء معرفة متعددة الأبعاد دون اللجوء إلى التفكيك النظري أو تآكل القدرة التفسيرية.

### أولاً: - التعددية الإبستمولوجية وإعادة بناء أدوات التحليل في العلوم السياسية.

تبلور التعددية المعرفية إبرز التبدلات والتحولات الجوهرية في درب العلوم السياسية الراهنة، حيث تبين من الضروري الانتقال والتحول من نموذج معرفي مسيطر يزعم إمكاناته على تحليل وتفسير الظواهر السياسية بصورة شاملة إلى التسليم اليقيني بتنوع المناهج والمداخل والاطر النظرية (Kurki & Wight,2013p.15)، لقد اقترنت الوضعية الأكاديمية المعرفية وسط درب العلوم السياسية في ظل إمكانية بناء معرفة علمية موضوعية تكون قابلة للقياس، إلا إن هذه الرؤية قوبلة بالنقد الجوهري، مع بروز المقاربات النقدية والتفسيرية التي أوضحت أن الظواهر السياسية لا يمكن أن تكون واقع مادي، وإنما هي بناء ثقافي واجتماعي يتبلور ضمن سياقات تاريخية.

يكشف هذا التبدل والتحول إن المعرفة السياسية مرتبطة بالذات المدركة، بل أضحت متربطة بها، وبالتالي الباحث يصبح داخل الظاهرة وجزء رئيسي من شروط بناءها، فالمفاهيم والمصطلحات السياسية لا تصنف بوصفها ثابتة وطبيعية، وإنما هي تاريخية تتبدل بتبدل البنى الاجتماعية المؤسسة لها (العروي، 1995، ص72)، هذا يشير إلى إن المفاهيم كالسلطة والدولة والديمقراطية والشرعية، ليست بنى مستقلة، بل هي حصيلة سياقات تاريخية في حالة صيرورة فالمعرفة السياسية لم تكن انعكاس للواقع، وإنما هي في حقيقتها طرف فاعل في إنتاجه وإعادة بنائه، تلعب الأفكار والقيم الدور الأساسي والجوهري في عملية تأسيس الواقع السياسي وليس في عملية تفسيره (غليون، 2006، ص119)، التحول الإبستمولوجي الراهن عمل على إعادة بناء أدوات التحليل والتفسير السياسي الراهن، فلم تعد تختزل في المناهج الكلية، بل أضحت تحتوى على المناهج الكيفية، المقاربات النقدية، والدراسات التأويلية، وينتج على ذلك، أن التعددية الإبستمولوجية ليست بتنوع الأدوات المنهجية، وإنما يقرر الإقرار بتنوع مستويات التحليل، حيث يطرح ويقدم كل منظور معرفي مدخل لفهم واستيعاب الظاهرة السياسية دون افتراض الشمولية (kurki,2010,p.2)، هذه الوضعية تقودنا إلى معضلة رئيسية تتجسد في الية المحافظة على وحدة هذا الدرب العلمي دون الانزلاق في التشتت المعرفي، مما يتطلب تحديداً معرفياً إبستمولوجياً يوائم بين الانفراج والتماسك.

#### ثانياً: - الأطر التفسيرية التكاملية وفهم تشابك الظاهرة السياسية.

في إطار محدودية الأطر التقليدية، اقتضت الضرورة إلى تطوير وتحديث نماذج تحليلية تفسيرية تكاملية تعمل على تجاوز الفصل الحقيقي بين التيارات النظرية، السعي إلى دمج عناصر مختلفة في إطار تحليلي موحد يتسم بقدر أكبر من الشمول، حيث تنطلق هذه النماذج من مسلمة رئيسية أن الظواهر السياسية لا تقوم على بنية واحدة، وإنما في حقيقتها ظاهرة متعددة تتشابك فيها الجوانب المؤسسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أضح من الضروري تخطي الثنائيات الكلاسيكية، فهي لم تعد صالحة لتفسير وتحليل الواقع السياسي التي تتميز بالتداخل والتشابك، ولا بد من تجاوز ذلك للوصول إلى أطر تكاملية ومراجعة وإعادة بناء الأجزاء ضمن سياق تحليلي موحد، يساهم في فهم التداخل فيما بينها دون فصلها، مما يفضي إلى اعتبار التحليل السياسي عملية ذات طابع تركيبية يفوق طابعه التفكيكي من خلال الاعتماد على التعددية المنهجية، ذلك بواسطة استخدام المناهج الكيفية والكمية، حيث تمنح الأولي الامتداد العميق للسياقات والمعاني في حين الثانية تمنح القدرة على تحديد المسارات العامة، بأي حال ينبغي التركيز على أن ذلك التكامل لا يفترض أن يكون بطريقة غير منهجية أو أنتقائية، وإنما ينبغي أن يندرج ضمن ضوابط إبستمولوجية محكمة تؤمن التماسك الداخلي للأنساق النظرية، وتتبلور أهمية هذا الإطار التحليلي بصورة خاصة في إطار التحولات والتبدلات الراهنة، كالثورة الرقمية، وصعود المؤثرين جدد، تعاظم تأثير الشبكات الاجتماعية، الفعل السياسي أضحى يتم وسط فضاءات متنوعة ومتداخلة (Kramer,2022,p.120)، هذا يقودنا إلى أن التحليل متعدد المكونات أو الأبعاد لم يعد صرحاً نظرياً محددًا إنما ضرورة من ضرورات المعرفة لاستيعاب وفهم تشابك وتداخل بيئة الواقع السياسي.

رفقة التكامل والتعددية، يبرز لنا بعد آخر لا يقل أهمية على سابقه يتجسد في البعد النقدي، بكونه عامًا رئيسيًا في بناء وإعادة تأسيس المعرفة السياسية الراهنة، فهي لم تعد تمثل أداة ووسيلة تفسيرية، وإنما أضحت أداة للتفكيك والتعقيد، جوهر هذا البعد يؤسس على أن المعرفة السياسية لم تكن يوماً محايدة، وإنما متصلة بالبنى الاجتماعية وعلاقات القوة التي تفرزها، الأمر الذي جعل النظرية السياسية في جزء من البنية

السياسية القائمة وليس خارج نطاقها، التنظير السياسي يتخذ طابع انعكاسي بمعن يعيد إنتاج شروطه ويخضع ذاته لنقد مستمر.

ينجم عنه أن المعرفة السياسية في حقيقتها معرفة متواضعة لأنها نتاج واقع تاريخي واجتماعي (Wight,2019,p.34)، درب العلوم السياسية في الوقت الراهن أضحى مطالب بإلحاح على ضرورة تطوير أدواته التحليلية الجديدة، بحيث تكون قادرة على تشريح أدوات إنتاج المعرفة، بالتالي بلورة أطر إبستمولوجية متعددة في التنظير في درب العلوم السياسية الراهنة، أضحت حاجة ضرورية لتواكب التحولات الجوهرية في المنظومة المعرفية للعلوم السياسية، تعدد الأطر الإبستمولوجية تعيد بناء أدوات التحليل والنماذج التكاملية، ويتيح البعد النقدي تحليًا فلسفيًا للتحولات، بالتالي الرؤية الاستشرافية لدرب العلوم السياسية يتجسد ليس بالرجوع للنماذج الكلاسيكية، وإنما يتجسد في تطوير أطر منفتحة تملك القدرة على الجمع بين التكامل والتعدد والنقد داخل المنظومة الإبستمولوجية.

### الخلاصة:-

انطلاقاً من المعالجة التحليلية التي قدمتها هذه الدراسة، يثبت أن أزمة التنظير في درب العلوم السياسية لا تختزل في كونها أزمة عابرة تعود إلى قصور بعض الأطر النظرية فحسب، وإنما تتجاوز ذلك فهي أزمة عميقة تمس بنية المراكز الإبستمولوجية المعرفية التي بنى عليها هذا الدرب، التطورات والتحولات الراهنة وما صاحبها من تشابك وتعقد الظواهر السياسية، محدودية الأطر الكلاسيكية خصوصاً الوضعية، في بلورة مقاربات تفسيرية شاملة للواقع السياسي.

ركزت الدراسة على دور القيم، في إنتاج وبناء المعرفة السياسية، هذا ساهم في تنامي اتجاهات معرفية إبستمولوجية جديدة، تطرح منهجية متعددة والانكشاف على أطر تفسيرية، ترمي إلى فهم الظواهر السياسية، ولكي تتجاوز أزمة التنظير إعادة تأمل المراكز المعرفية للمعرفة السياسية، والانفتاح على أطر تكون ذات مرونة وتمتلك القدرة على فهم واستيعاب التحولات والتبدلات المتشابكة التي يمر بها العالم في الوقت الراهن، بالتالي، فإن الخروج من نفق أزمة التنظير في العلوم السياسية يستوجب توظيف مقاربة في البناء الإبستمولوجي، تعزز دور السياق، تدمج المقاربات المنهجية، من خلال ربطها بالحركة السياسية، الذي ينتج بناء معرفة علمية رصينة لها القدرة على تحليل التحولات الحاصلة في السياسة الحديثة.

### النتائج:-

- 1- الدراسة كشفت عن حقيقة وجود أزمة في التنظير داخل درب العلوم السياسية، تجسدت في اخفاق النماذج الكلاسيكية عن تفسير وتحليل الظواهر السياسية الراهنة.
- 2- الدراسة طرحت محدودية المقاربات والأطر الوضعية في التعاطي مع الظواهر السياسية المتشابكة والمعقدة.
- 3- الدراسة تطرح بأن أزمة التنظير ذات طابع إبستمولوجي جوهري يتصل بأسس بناء المعرفة السياسية.
- 3- كان للتحولات العالمية الراهنة دور في تجذر أزمة التنظير.
- 4- الدراسة ظهرت الأطر التفسيرية والبنائية كخيارات تحليلية لفهم الواقع السياسي.
- 5- الدراسة أبرزت الحاجة إلى تبني التعددية المنهجية كضرورة ملحة يفرضها تشابك الظواهر السياسية.

## التوصيات: -

- 1-ينبغي مراجعة الأسس الإستمولوجية لدرج العلوم السياسية بما يتلاءم التحولات الراهنة.
- 2-تبنى أطر ومقاربات منهجية متنوعة تدمج بين التحليل والتفسير الكمي والكيفي.
- 3-ترسيخ المقاربات التفسيرية والبنائية في بناء المعرفة.
- 4-العمل على تحديث وتطوير أدوات وأليات تحليل حديثة تمتلك القدرة على فهم واستيعاب تشابك الظواهر السياسية.

## المراجع: -

## أولاً: - الكتب.

- العروي، عبد الله. (1996). مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- جابر، جابر عبد الحميد. (2009). الإستمولوجيا في العلوم الاجتماعية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- خضر، عبد الباسط. (2016). مناهج البحث في العلوم السياسية. عمان: دار المسيرة.
- صيام، محمد. (2014). العولمة وإشكالية الدولة في العلاقات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غليون، برهان. (2006). اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. المركز الثقافي العربي.
- فيرابند، بول كارل. (2021). ضد المنهج: نحو نظرية فوضوية في المعرفة. ترجمة منال محمد خليف. بغداد: دار ألكالو.
- كون، توماس. (2007). بنية الثورات العلمية. ترجمة حيدر أسماعيل. بيروت: دراسات الوحدة العربية.

## الإنجليزية: -

- Bevir, M. (2013). *A theory of governance*. University of California Press.
- Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). *Global transformations: Politics, economics and culture*. Stanford University Press.
- Kramer, R. M. (2024). *Misinformation and democratic crisis*. *Contemporary Political Theory*.
- Kramer, R. M. (2024). *Misinformation, populism, and epistemic crises in democratic systems*. *Contemporary Political Theory*.
- Kurki, M. (2010). *Causation in international relations: Reclaiming causal analysis*. Cambridge University Press.
- Kurki, M., & Wight, C. (2013). *International relations and social science*. In T. Dunne, M. Kurki, & S. Smith (Eds.), *International relations theories: Discipline and diversity*. Oxford University Press.
- Peters, B. G. (2021). *Institutional theory in political science* (4th ed.). Edward Elgar.
- Scholte, J. A. (2005). *Globalization*. Palgrave Macmillan.
- Wendt, A. (2004). *The state as person in international theory*. *Review of International Studies*.
- Wight, C. (2019). *Rethinking international relations theory*. Palgrave Macmillan.

## Compliance with ethical standards

## Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.